الحاكم ووصول الليكود المتشدد، ذي النزعات التوسعية والفاشية، الى الحكم، برئاسة الارهابي العريق مناحيم بيغن وصحبه. وتبع ذلك، في خريف السنة نفسها، زيارة السادات المشهورة لاسرائيل، على ما جرته من توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلم العربية ــ الاسرائيلية، الامر الذي خلق وضعاً جديداً في العالم العربي لا عهد له به من قبل، وراح الاسرائيليون يسمون، انطلاقاً من ذلك، الى خلق واقع يناسبهم.

ان معاهدة السلم الاسرائيلية ــ العربية، على الرغم من المخاطر التي جرتها على العالم العربي من جهة والتنازلات التي قدمت بموجبها الى اسرائيل من جهة أخرى، لم تحظ بتصفيق وترحيب كبيرين من قبل الاسرائيليين؛ بل انها، على العكس من ذلك، كانت موضع نقد واسع، ولأسباب ومن منطلقات مختلفة، من قبل العديد من الدوائر الصهيونية. ولسنا هنا في صدد عرض الموقف الصهيوني، بابعاده وتشعباته المختلفة، من تلك المعاهدة، بل نكتفي بالاشارة فقط الى أن كلاً من التيارين الصهيونيين الرئيسيين، التجمع (المعراخ) العمالي من جهة والتكتل (الليكود) اليميني من جهة أخرى، رأى من «فوائد» المعاهدة أنها تمكن اسرائيل من حل القضية الفلسطينية، وهي الأزمة الصهيونية الكبرى، وفق ما يشتهيه الكيان الصهيوني. وفيما يتعلق بالليكود، وباعتباره الطرف الحاكم، فقد اعتبر أن اتفاقات كامب ديفيد قد أطلقت يديه للتعامل مع القضية الفلسطينية، وفق مفاهيمه، أي أن الحكم الذاتي الذي يفترض أن يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يكون الا بمثابة غطاء لاستمرار استعمار هذه المناطق من قبل اسرائيل، تمهيداً لضمها اليها، في حين «يختفي» فلسطينيو الخارج في الدول العربية التي يقيمون فيها. وقبيل تنفيذ الجزء الأخير من معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، والانسحاب مما تبقى من سيناء، حاولت اسرائيل، في أواخر العام الماضي وأوائل العام الحالي، حمل مصر، ومعها الولايات المتحدة الى حد ما، على قبول تفسيرها الخاص لما جاء في اتفاقات كامب ديفيد بشأن الفلسطينيين، محاولة ابتزازهما بتأخير استكمال انسحابها من سيناء؛ ولكن دون جدوى.

غير أن العقبات التي واجهتها اسرائيل في هذا الصدد لم تكن ناجمة، عملياً، عن الموقف المصري أو الأميركي من المفهوم الاسرائيلي لاتفاقات كامب ديفيد، بل عن موقف الفلسطينيين أنفسهم عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة. فقد جوبهت تلك الاتفاقات بمعارضة شديدة وواسعة من قبل الفلسطينيين، على الصعيدين الشعبي والرسمي، وبتأييد أطراف عربية عديدة، بحيث وصلت في شموليتها الى درجة لم يستطع معها أطراف كامب ديفيد ايجاد ولو فلسطيني واحد ذي شأن يقبل بالسير معهم. ورافق هذه المعارضة الواسعة والفعالة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى تدعيم نفوذها السياسي، ومن ثم تعزيز قوتها العسكرية، خصوصاً في أماكن وجودها الرئيسية في لبنان، والمباشرة باستيعاب واستعمال الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وما شابه، فيما بدا للاسرائيليين كأنه نواة لتأسيس قوة عسكرية ضاربة قد يصلب عودها تدريجياً لتشكل خطراً على اسرائيل، ولو من نواح معينة، في المستقبل.

وعلى هذه الارضية تتبلور السياسة الاسرائيلية «الجديدة» اتجاه الفلسطينيين، وهي تتجه أكثر فأكثر نحو استعمال العنف، وبصورة تفوق ذلك المدى الذي عهدناه في